

رؤية تحليلية حول اثر ارتفاع أسعار السوق النفط على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني، مع تحدياته المستقبلية

فيصل سعدي

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

البريد الالكتروني: sadifaycal@yahoo.fr

مقدمة:

في ظل التحولات الدولية الكبرى، وعلى كافة الأصعدة التي يشهدها العالم منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي وإلى حد الآن، الكثير من الموضوعات والمتغيرات الاقتصادية التي صار التوقف عندها أمر ضروريا منها بعض السلع التي تحتل موقعا متميزا في التجارة الدولية حيث يطلق عليها تسمية السلع الإستراتيجية والنفط هو إحدى أهم هذه السلع نظرا لأهمية الإستراتيجية وتعدد مجالات استخداماته ومثل هذه السلع يتداخل فيها وبقوة ما هو سياسي بما هو اقتصادي وغيرها من المتغيرات وعوامل تفسر تذبذبات أسعار سوق النفط العالمية صعودا وهبوطا للمختلف العقود الماضي لأسباب عديدة، لكن هذه التقلبات في سوق النفط العالمية أدت إلى آثار محسوسة على مستوى مختلف الأصعدة و بصفة خاصة على مستوى الاقتصاد الوطني و للتفادي هذه التقلبات لابد من تبني سياسات كفيلة من اجل الخروج من التبعية لأسعار المحروقات. ففي هذا المقال نحاول الإجابة عن السؤال التالي: ما هي آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد الوطني بصفة خاصة ومختلف تحدياته المستقبلية ؟

ولإجابة عن هذا السؤال سوف نتعرض في المحور الأول إلى طبيعة سوق النفط و مختلف أثرها على الاقتصاد العالمي وفي المحور الثاني سوف نقوم بإسقاط هذه الآثار على الاقتصاد الوطني من خلال عرض مختلف المؤشرات الاقتصادية و ننهي هذه الدراسة بتناولنا للمختلف سياسات تحضير الجزائر إلى عصر ما بعد النفط.

01. المكانة الإستراتيجية للنفط في عصرنا الحالي وطبيعة سوقه:

1-1- المكانة الإستراتيجية للنفط:

يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة فهو بسيط لأنه يتكون كيمائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، حيث يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحدد أشكالاً عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي⁽¹⁾ يتشابه في تركيبه الفحم والغاز الطبيعي.

و يشتهر النفط بكلمة بترول و هي في الأصل كلمة لاتينية PETROLEUM وتعني صخر PETR وزيت OLEUM أي بمعنى زيت الصخر،⁽²⁾ و يقسم النفط حسب بعض الكتاب إلى نوعين تقليدي وغير تقليدي على نواتج حسب مناطق و طرق استخراجه.⁽³⁾

بالإضافة إلى هذا، تتجسد أهمية النفط في عصر الحديث في جوانب رئيسية التالية:

أ . النفط مصدر مالي كبير: ونقصد به الجانب المالي للنفط يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها و أنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح وضرائب وغيرها ، حيث يعتبر لها أهم مصدر للمال في اقتصاديات البلدان المنتجة والمصدرة له، لأن اقتصادها يعتمد على هذا المصدر في عملية التراكم الرأسمالي من أجل تمويل مخططات التنمية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.⁽⁴⁾ وتختلف درجة أهمية النفط في الاقتصاد من دولة إلى أخرى حسب درجة اعتمادها على عائداته أو كمصدر للطاقة لتحريك اقتصادها، فبالنسبة للدول المنتجة والمصدرة له، فهو يوفر غالبية الموارد المالية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وأحسن مثال على ذلك الدول العربية المصدرة للنفط التي باشرت خطط تنموية منذ أواخر الستينات تقريباً، فبدونها هذه الثروة النفطية لم يكن يتسنى للدول العربية المصدرة له أن تباشر أي نشاط اقتصادي أهمية وحجم معتبر .

ب . النفط مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع:

هناك عدة صناعات حيوية وحديثة تعتمد على المنتجات النفطية حيث يستخدم نحو 13% من مكونات النفط كمواد خام في صناعات البتروكيمياوية⁽⁵⁾ والتي يتزايد عددها باستمرار وليتجاوز مجموعها حالياً عشرات الصناعات الأساسية والكبرى ومن أبرزها: صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الجلود الصناعية والنسيج، صناعة المنظفات ومواد التجميل، صناعة المستحضرات الطبية، صناعة الأصباغ والمواد البلاستيكية، ومئات من المنتجات الأخرى .⁽⁶⁾

ج . النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:

إن التزايد الكبير في أهمية النفط من بين مجموع المصادر الطاقوية في العالم يعود إلى المزايا والصفات الطبيعية والفنية والاقتصادية التي يتمتع وينفرد بها من ارتفاع قيمته الحرارية و كلفته مقارنة مع بقية المصادر الطاقية الأخرى و مصدر للعديد من المنتجات السلعية.

ولقد اعتبرت الفترة الثانية من القرن التاسع عشر بداية عصر النفط بكونه مصدرا لتوليد الطاقة ومساعدة ضروريا للعمل وأداء الآلات بكفاءة عالية، حيث يلعب النفط دور حيوي في اقتصاد أي دولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وخاصة مع ارتفاع درجة إسهامه في إجمالي الطاقة العالمية المستخدمة ، فتزايد نصيب النفط من إجمالي مصادر الطاقة 26,9% في عام 1950 إلى أكثر من 60% من هذا الإجمالي في عام 1980.⁽⁷⁾

أما بالنسبة للدول الصناعية منها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول الصناعية عرفت تزايد مستمر في نسبة استهلاك الطاقة بصفة عامة و بصفة خاصة استهلاك النفط، حيث أشار أحد كبار خبراء الطاقة " إدوارد موريس " : " أن النفط قد أثبت أنه أكثر موارد الطاقة تعددا في الاستخدامات، و أن مكانته هي في قلب الاقتصاد الحديث".⁽⁸⁾

بالإضافة إلى هذا ، برزت أهمية الدور الاستراتيجي للنفط في البلدان التي انتصرت في الحروب نتيجة توفر النفط ، وبلدان أخرى خسرت الحرب نتيجة عدم كفاية الوقود اللازم لتزويد معداتها العسكرية بالنفط اللازم لتسييرها، حيث أدرك أهمية النفط الجنرال الأمريكي " ايزنهاور " فذكر عبارته الشهيرة : " أعطوني كفايتي من النفط قبل أن تعطوني كفايتي من الرجال ".⁽⁹⁾

كما نشير أنه كلما زاد الدول تحضرا وتطورا زادت نسبة استهلاكهما للنفط حيث أصبح في هذا القرن سمة من سمات الحضارة المعاصرة،⁽¹⁰⁾ لأنها تستخدمها في مجالات متنوعة وخاصة مع تحسن مستوى معيشي مثل الولايات المتحدة الأمريكية مستواها المعيشة العالي، أدى إلى تضخم عدد السيارات واستخدامه في مختلف المجالات.

1-2 . طبيعة سوق النفط العالمية:

إن النفط يشغل حقلين هامين الأول حقل سياسي نتيجة تواجده داخل حدود إقليمية والحقل الثاني يتمثل في الحقل الاقتصادي بحيث أنه سلعة كأية سلعة يتحكم فيها قواعد العرض والطلب للسوق.⁽¹¹⁾

لكن هذه السوق تتميز في جانب عرض السلعة النفطية . جانب البائعين . بتركز عدد محدود وقليل من بلدان العالم ، و في نفس الوقت تمتاز هذه الدول بصغر وتدني حجم سوقها حيث تستوعب جزء صغير من عرضها (النفط الخام)، أما الجزء الأكبر من إنتاجها و عرضها النفطي فيذهب ويستوعب في الأسواق الخارجية ، خاصة أسواق بعض المناطق الجغرافية ودولها المتقدمة صناعيا، أي هناك تركيز في سوق

الاستهلاك مثلا سوق اليابان يقابلها سوق عرض السلعة ، كسوق الشرق الأوسط ، السوق العربية الآسيوية وكذلك الإفريقية و سوق أمريكا اللاتينية.

لذلك فإن سوق النفط في إنتاجه وعرضه ليس سوقا كاملة أو مستقلة بل هي ناقصة ومرتبطة ومتأثرة بالسوق الخارجية أو الأجنبية وبصورة كبيرة وبنسبة عالية، فكل تغيير في هذه السوق في جانب المشتريين أو المستهلكين ، يؤثر بصورة أكبر على المنتجين أو العارضين رغم شدة الترابط في سوق عرض وطلب السلعة النفطية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سوق النفط العالمي يزداد ويتوسع حاضرا ومستقبلا وان توسعه وزيادته تكون في المناطق والبلدان المتطورة وحتى النامية هي الاخرى تكون بنسب أكبر ،حيث تقدر معدلات نمو الطلب النفطي في أمريكا الشمالية 2,5% إلى 3% أما أوروبا الغربية 3,5% إلى 4% وفي اليابان 5,5% إلى 5% أما بقية بلدان العالم المتطورة والنامية فتتراوح بين 5% إلى 10%.(12)

فضلا عن ذلك ، نؤكد أن النفط ليس كأي سلعة تقليدية أو عادية أخرى من حيث الحرية الشخصية لكل دولة في أن تفرض عليها ما تشاء من قيود كمية أو نوعية أو غيرها وأحسن دليل نظرية الموارد النبضة لـ " هوتلين " hotline بالإضافة إلى العديد من آراء خبراء الاقتصاديين منهم " Rm Solow " E. Malinvaud " يعتبرون النفط مورد نبض مما يفسر سعره الذي يعكس ندرته وليس تكلفة إنتاجه.(13) لذلك فكل الدول المنتجة للنفط لا يمكن أن تضع القيود لأن النفط يعتبر منتج عالميا يراعي فيه مصالح العالم في المقام الأول، وذلك بحكم طبيعته كسلعة إستراتيجية، وهذا ما يؤدي بنا إلى اعتبار السوق العالمية للنفط تعالج وتعامل كسوق واحدة مرتبطة وليس كمجموعات أسواق محلية منفصلة عن بعضها البعض،(14) وهذه العالمية التي يتميز بها سوق النفط تأتي بسبب وجود سياسة عامة أو عالمية يجب أن تلتزم بها كل الدول المنتجة والمستهلكة له أيضا ، التي تنظمها مختلف المنظمات الدولية منها: منظمة الأوبك OPEC ومنظمة الأوبك OAPEC والوكالة الدولية للطاقة IEA .

هذا بالإضافة إلى هذا هناك عوامل عديدة على اختلافها تتباين في قوة تأثيرها على مستوى العرض أو الطلب النفطي سواء كان بالإيجاب أو بالسلب في فترات زمنية مختلفة (القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل) ومن أهم هذه العوامل : مستوى أسعار النفط والطلب النفطي ،النمو الاقتصادي والسكاني ،أسعار السلع البديلة، الاحتياجات النفطية العالمية، تكلفة الإنتاج و مستوى التطور في الأساليب الفنية والمعدات التكنولوجية، بالإضافة إلى المتغيرات المناخية و السياسة ،فمثلا العامل السياسي يكون له قوة تأثير تفوق أي عامل آخر وفعالية كبيرة على عرض النفط سواء بزيادة العرض أو ثباته أو تخفيضه ، ولكن هذا العامل يتكامل ويتربط مع بقية العوامل الأخرى في قوة أو شدة تأثيره وفعاليته ومداهما الزمني مع التلاؤم والانسجام بهذا العامل مع بقية العوامل المؤثرة الأخرى.

كما تأخذ عملية تسويق النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، كما زادت أهمية السوق الفورية، من خلال زيادة عدد عقودها من 5 % في بداية السبعينات إلى أكثر 50% في منتصف الثمانيات،⁽¹⁵⁾ وتتميز هذه الأسواق الفورية بأن الأسعار قابلة للتفاوض وأكثر استجابة لتقلبات السوق إلا أنه يعاب عليه أن السعر والكمية غير ظاهرة كما أنه سوق غير منظم وغير مأمون حيث الأداء لا تحكمه إدارة السوق حيث لا يوفر ضمانات كافية ضد تقلبات الأسعار في المستقبل، ولهذا تم استحداث الأسواق الآجلة نظرا ل ضمانات المقدمة التي تحمي المتعاملين من المخاطر هذه التقلبات، ومن مؤشرات Nymex في بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت متخصصة في النفط الخام من نوعية WTI (West Texas Intermediat) أما في بورصة لندن عن طريق IPE (International Petroleum Exchange) هي سوق كبير حيث يشمل النفط الخام برنت Brent الآتي من بحر الشمال وشيكاغو (Chicago) وأخرى حديثة النشأة منها بورصة سنغفورة وغيرها كما هو مقيم 24 ساعة على 24 ساعة مثل سوق العملات الأجنبية.⁽¹⁶⁾

ولقد زاد حجم التجارة في الأسواق الآجلة زيادة كبيرة خلال العقود الأخيرة، لا بأس أن نشير أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأسواق الحالية والأسواق الآجلة وكان التفاعل بينهما واحدا من أهم القوى التي شكلت الاتجاهات قصيرة الأجل، ليس فقط فيما يتعلق بأسعار النفط بل أيضا باتجاهات عمليات التكرير وكما يتعلق اتجاهاتها حسب التوقعات وقوة إدراك المخاطر.⁽¹⁷⁾

1-3 آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي:

تتحرك أسعار أسواق النفط عبر قفزات ودورات، بمعنى أنها تستقر فترة حول مستوى معين، ثم يستيقظ العالم فجأة ليجد أنه من الرغم من توافر الاحتياطيات في باطن الأرض إلا أن القدرة الإنتاجية وإمكانات التكريرية والتوزيعية حتى المستهلك النهائي محدودة، وهذا ما يؤدي إلى صدمة ارتفاع الأسعار إلى مستوى أعلى، وهذه التقلبات في سوق النفط تمتاز بشدة انخفاض وارتفاع الأسعار وعدم الثبات وأحسن مثال كان سعر النفط في بداية 2002 حوالي 20 دولار للبرميل وفي 2008 تجاوز 100 دولار للبرميل أي تضاعف بخمسة مرات⁽¹⁸⁾ وحاليا 127 دولار للبرميل نتيجة التوترات الأخيرة بسبب الاحتجاجات الشعبية في مختلف الدول العربية مع بداية عام 2011 من هذا ما يؤدي إلى آثار مختلفة ،

وهكذا تبدأ الدورة حيث تؤدي الأسعار المرتفعة إلى زيادة العرض، إما بتكثيف أعمال البحث عن النفط أو تنمية الحقول المكتشفة، أو بتشغيل آبار أغلقت أثناء انخفاض الأسعار (تكلفة إنتاج النفط مرتفعة) ومنها ما يعرف في الولايات المتحدة بالآبار الحدية، وهذا ما أدى إلى زيادة البحث واستكشاف احتياطيات نفط جديد خاصة خارج مناطق دول أوبك منها: المكسيك، النرويج، المملكة المتحدة، مصر، البرازيل، الهند، ماليزيا والصين،⁽¹⁹⁾ حتى في المناطق الصعبة والمكلفة اقتصاديا نتيجة الأرباح المغرية، وعلى قدر ما قلبت الأزمة

1973 موازين العلاقات القديمة (نتيجة رفع الأسعار من قبل دول الأوبك)، جاءت ردود الفعل من جانب الدول الغربية عنيفة، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة " نيكسون " الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 حيث تم الاتفاق على وضع برنامج عمل يستهدف الاقتصاد في استخدام الطاقة، وتقاسم النفط في حالات الطوارئ والعجز الكبير، وتنويع مصادر الطاقة وتميئتها، وانبثق عنها كذلك إنشاء الوكالة الدولية للطاقة IEA بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للنفط، وأيضاً زيادة التعاون مع الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية المستهلكة للنفط. كما تشير إلى البرامج والأساليب التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية مكنتها من السيطرة مرة أخرى على السوق العالمية للنفط وذلك من خلال تنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة عموماً والنفط بصفة خاصة والاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير لمواجهة أوقات نقص العرض النفطي. بالإضافة إلى فرض ضرائب باهظة على الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية في الدول المستهلكة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تراجع طلب المستهلك النهائي ومن ثم انخفاض الطلب على النفط الخام وتقلص وارداتها منه.

وهذا ما أدى إلى النتائج المرجوة حيث انخفضت حصة النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة من 53% إلى 42% خلال الفترة 1973 إلى 1985 بسبب هذه السياسة وبالإضافة إلى الاتجاه نحو البدائل المتوفرة لدى الدول المستهلكة كالفحم، والطاقة النووية وغيرها.⁽²⁰⁾

كما تجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 2000 عرفت أسواق النفط العالمية ارتفاعاً محسوساً حيث تجاوزت 30 دولار أمريكي للبرميل وهذا ما أدى إلى تضاعف قيمة فاتورة الدول المستوردة نظراً لعدم وجود بديل للنفط في الأجل القصير و بالتالي معدل التبادل الدولي أصبح في صالح الدول المصدرة للنفط بحيث كانت أكبر مستفيد من ارتفاع أسعار النفط، أدى إلى تضاعف قيمة صادراتها. ومن آثار ارتفاع أسعار النفط الخام، زيادة أسعار المنتجات الوسيطة النفطية كالوقود للنقل والبلاستيك وغيرها من مشتقاته مما يؤثر على أسعار السلع الأخرى التي تدخل في تركيبها نتيجة زيادة تكاليفها وهذا ما يؤدي بدوره إلى تضخم مما يدفع العمال إلى مطالبة بزيادة أجورهم بسبب انتقال هذه الزيادة في أسعار النفط من حلقة إلى حلقة إلى غاية المستهلك النهائي الذي يدفع هذا المبلغ الزائد (لأن مجالات استخدام النفط متعددة يدخل تقريباً في كل المنتجات بصورة مباشرة أو غير مباشرة) .

فضلاً عن ذلك، فإن الدول النامية التي لا تملك الموارد النفطية، فهي الأخرى تتأثر كثيراً بعواقب ارتفاع النفط وهذا ما يظهر في زيادة عجز ميزان مدفوعاتها خاصة و هذه الدول ليس لها موارد طاقة بديلة مثل بعض الدول المتقدمة، حيث تشير إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة AIE أن فاتورة الواردات للدول النامية تزايدت

ما بين 150% إلى 250% ابتداء من سنة 1999 بمقارنة مع سنة 2000 حيث تزايدت حجم واردات النفط للبرازيل بـ 147% والهند بـ 178% والصين بـ 258% والفلبين بـ 164% وتايلاند بـ 163%.⁽²¹⁾

ومن جهة أخرى، أغرى ارتفاع أسعار النفط والمشتقات النفطية الكثيرين على ترشيد الاستهلاك، وبدا هذا واضحاً في اليابان، حيث نقص الاستهلاك الياباني للنفط من عام 2006 م بواقع 2 % سنوياً، ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في الاستهلاك حتى عام 2010 ، وانخفاض مبيعات السيارات وزيادة كفاءة المحركات بالنسبة لاستهلاك الوقود، وكذلك يجب التذكير بالتجربة اليابانية الرائدة في المواصلات الجماعية وكفاءتها، وهي تجربة تستحق التقدير والدراسة.⁽²²⁾

وكنتيجة لارتفاع أسعار النفط انتهجت العديد من الدول الصناعية الغربية وحتى الآسيوية العمل على تنويع في مصادر الطاقة ، والتشجيع على العمل بتدابير المحافظة عليها ، وتقديم الدعم لمشروعات تطوير مصادر الطاقة المحلية،⁽²³⁾ إنما على عوامل يمكن أن تساهم في الحد من تعاظم حجم الواردات النفطية. وعلى صعيد آخر، فإن الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الاستيراد يمكن أن تقلل من المخاطر المحتملة، وتقوية القدرات التفويضية لها، بالإضافة إلى ذلك الخطوات التي اتخذتها عدد كبير من الدول الآسيوية ، لتكوين مخزون استراتيجي (احتياطي) والتي تعمل على رفع طاقة الاستيعابية لحالات الطوارئ.⁽²⁴⁾

ومن جهة أخرى ،تؤدي الأسعار المرتفعة للنفط إلى تحسن مداخيل دول الأوبك كما يوضحه تقرير " US ENERGY INFORMATION ADMINISTRATION " أن صادرات دول الأوبك زادت بـ 59% في سنة 2000 بالمقارنة سنة 1999 أي بـ 211,5 مليار دولار أمريكي بعد زيادة كانت عرفت سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 بنسبة 34% أي حوالي 132,8 مليار دولار أمريكي وهذا كله راجع لتحسن أسعار النفط.

بالإضافة إلى هذا ، هناك دول منتجة للنفط خارج دول الأوبك مثل روسيا ،النرويج والمكسيك من أكبر الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك.⁽²⁵⁾ هي الأخرى كذلك تستفيد من تحسن أسعار النفط مثل ما حدث في سنة 1999 حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة AIE نظرا لتحسن أسعار النفط عرفت كل من روسيا والمكسيك نمو اقتصاديا موجبا في سنة 1999 بعد ركود شديد في سنة 1998.

إذن باختصار، فإن الارتفاع الكبير في أسعار النفط جعل العالم في وضع غريب أقرب إلى حالة اللا اتزان، وبدأ يشعر الجميع بالغلاء وعدم الراحة،والحقيقة أن من أسباب هذه الحالة أن معظم منتجي النفط هم مستهلكون للبضائع الغربية والآسيوية، فلما ارتفعت أسعار النفط أحس المنتجون بدفع تدفق السيولة النقدية التي ما لبثت أن صرف الكثير منها على البضائع الغربية والآسيوية غالية الثمن فضعف الطالب والمطلوب، وبالتالي يمكن لهذه الدول المتقدمة المصنعة أن تسترجع جزء ما فقدته في معدل التبادل التجارية عن طريق زيادة حجم صادراتها باتجاه الدول المصدرة للنفط.

كما أن هذه التذبذبات في مستوى الأسواق النفطية العالمية (ارتفاعا وانخفاضا) أدت إلى زيادة أهمية الأسواق الفورية حيث أخذت جزء هاما من حجم النفط المتداول سواء من دول أو غيرها، في إطار خارج التسعير الرسمي للمنظمة أوبك،⁽²⁶⁾ مما أثر على هيكل الأسعار الرسمية وتماسكها وإلى جانب هذا عرفت الأسواق الآجلة للنفط توسعا نتيجة زيادة حدة عمليات المضاربة من أجل إحداث تغيرات في الأسعار مما دفع بالمتعاملين اللجوء إلى هذه الأسواق الآجلة من أجل تقادي المخاطرة.

بالإضافة إلى ذلك، إن تحليل مستقبل الطاقة بصفة عامة و النفط بصفة خاصة ، يتسم بأهمية بالغة، ولكن اتخاذ القرارات حول هذا الموضوع يبقى دون أسس ثابتة لعدم وجود الإحصائيات والمعلومات الموضوعية، أما الصورة التي يضعها المخططون الغربيون للمستقبل فهم متشائمون وخاصة فيما يتعلق بالزيادات الحاملة على أسعار النفط سوف تؤدي حسب رأيهم إلى ما يلي:

- 1 - انخفاض في مستوى الدخل الوطني في البلدان الصناعية الغربية.
- 2 - تدخل حكومي حاد في قرارات الشركات الصناعية وحتى النفطية.
- 3 - زيادة في تلوث البيئة بسبب استخدام المنتجات البديلة مثل الفحم الحجري وإمكانية حدوث التلوث الذري بسبب الحوادث الطارئة على المفاعلات الذرية.
- 4- زيادة التضخم المالي واختلال التوازن ما بين القطاعات الاقتصادية.
- 5 . اعتماد أكبر على النفط المستورد من بلدان أوبك وإمكانية حدوث حرب عالمية من أجل السيطرة على النفط.

6 . زيادة حدة أزمة الغذاء في العالم وانتشار الفقر والبطالة.⁽²⁷⁾

02-أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني وتحدياته:

لقد عرفت عائدات الجزائرية تحسن مستمرا في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما سمح لها أن تميل مؤشراتنا الاقتصادية إلى الأخضر بحيث تمثل المحروقات 97% من إيرادات التجارة الخارجية وأكثر من 60% من إيرادات الجبائية. كما عرف الميزان التجاري فائضا مستمرا للفترة 2003 إلى 2007 كما هو موضح في الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم (01): الميزان التجاري الجزائري للفترة (2003 . 2007)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

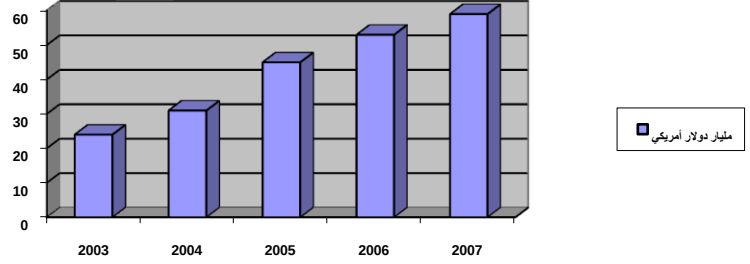
السنوات	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الواردات
2003	24611,37	13533,06	181,86 %
2004	32148,48	18293,66	175,73 %
2005	46001,74	20357,09	226 %
2006	54613,44	21456,23	254,53 %
2007	60163,32	27441,19	219,24 %

Source : algerex ,www.promex.dz

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الجزائر لها تغطية معتبرة لوارداتها وتحسنت هذه الوضعية أكثر وهذا راجع لتطور صادرات المحروقات بسبب تحسن أسعار النفط الذي يوضحه الشكل رقم (01) الموالى.

الشكل رقم (01): تطور صادرات المحروقات خلال الفترة (2003 . 2007)

مليار دولار أمريكي



Source : algerexwww.promex.dz

وهذا ما سمح بتحسين الناتج المحلي الخام الإجمالي والفردى كما هو موضح في الجدول رقم (02) الموالى.

الجدول رقم (02): تطور الناتج المحلي الخام الإجمالي والفردى للجزائر للفترة (2005 . 2007)

السنوات	الناتج المحلي الخام الإجمالي PIB الوحدة : مليارات دج	الناتج المحلي الخام للفرد الوحدة : دولار أمريكي
2005	7544	2197,60
2006	8460,50	3443
2007	9325	4000

Source : algerex , www.promex.dz

من خلال الجدول رقم (02) يتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر عرف تحسنا في هذه السنوات حيث في عام 2006 عرف النمو نسبة 2% مقارنة بعام 2005 وفي عام 2007 بلغ نسبة النمو 3,1 % ونفس الملاحظة بالنسبة للناتج المحلي الخام للفرد هو الآخر عرف نمو في هذه السنوات 2006 و 2007 بنسبة 5,6 % و 4,6 % على التوالي وهذا راجع للتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية هذا ما انعكس بالإيجاب على الناتج المحلي الخام PIB الجزائري في هذه السنوات.

بالإضافة إلى هذا ،سمحت زيادة العائدات النفطية الجزائرية من تكوين احتياطي صرف معتبر وبمضاعفة من 56 مليار دولار أمريكي عام 2005 إلى 110 مليار دولار أمريكي عام 2007 وحاليا (عام 2010) 156 مليار دولار أمريكي حسب Algerex .

كما سجلت المديونية الخارجية الجزائرية تراجعا كبيرا بحيث في عام 2005 بلغت 11,58 مليار دولار أمريكي وفي عام 2007 بلغت 0,91 مليار دولار أمريكي نتيجة الدفع المسبق للمديونية الخارجية.

كما نشير أن هناك إمكانية العود إلى الاستدانة في حالة حدوث أي انقلابات هامة في أسعار النفط في الأسواق العالمية ولا بد أن ندرك أن الاحتياطات النفطية الجزائرية في حدود 20 إلى 25 سنة مع تسجيل ارتفاع مستمر وكبير للطلب الداخلي مما يجعل الجزائر بعد عام 2020 في وضع صعب يتعين التحضير إليه من الآن.

كما نشير أن آراء الخبراء مختلفة حول تاريخ الوصول إلى ذروة الإنتاج نتيجة وجود عدة عوامل متغيرة منها التقدم التكنولوجي ومعدل نمو الاقتصاد العالمي وغيرها مما يصعب مهمة تحديد تقديرات دقيقة. فضلا عن ذلك، إن الجزائر هي الأخرى ليست مؤمنة عن مخاطر انتهاء عصر النفط وخاصة أن تقريبا كل صادراتها من المحروقات (98% من صادراتها) ومع العلم أن الجزائر لديها احتياطي نفطي يقدر بـ 11,35 مليار برميل وتنتج 1,36 مليون برميل في اليوم حسب إحصائيات UFIP لسنة 2006 ويعتبر هذا الاحتياطي صغير مقارنة بدول أخرى مثل المملكة العربية السعودية التي تقدر احتياطها بـ 266,81 مليار برميل في سنة 2006.²⁸

كما سبق وأن ذكرنا سالفا أن كل المؤشرات ايجابية لاقتصاد الجزائري في هذه السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وأن هذه الثروة مهما درت علينا من نعم قابلة للزوال وهذا يستدعي رفع تحديات كبرى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على البرامج ومخطط تنموية مادام الجزائر تتمتع براحة مالية في هذه السنوات الأخيرة، وهذا ما دفع بها لاعتماد مخطط خماسي للاستثمارات العمومية على فترة 2010 إلى 2014 بقيمة 286 مليار دولار دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتم توزيع التخصصات على النحو التالي: 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الجارية انجازها و 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة كما حُصيت الموارد البشرية حصة 40% من موارد المخطط لتميتها من أجل تطوير اقتصاد المعرفة والباقي من موارد المخطط تم رصدتها من أجل تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية.²⁹

ومن الآثار المنتظرة من هذا المخطط الخماسي 2010 . 2014 انتقال الجزائر من مصف بلد في طور النمو إلى بلد صاعد حيث ستقرب مؤشرات التنمية المادية والتنمية البشرية للجزائر من مستوى مؤشرات الدول المتقدمة ومن المنتظر عند نهاية هذا المخطط، ستتمكن الكفاءات الوطنية في كافة الميادين من تلبية حاجيات التنمية المستدامة للجزائر لضمان الوصول إلى الهدف الأساسي المتمثل في تنويع مصادر الدخل والثروة للبلاد والتقليص من التبعية الوطنية المفرطة للمحروقات وتشجيع ودعم مختلف القطاعات (الفلاحة والصناعة والخدمات) لتصبح مصدرا للثروة.

وحتى تنمي صادراتها خارج المحروقات من مختلف المنتجات الصناعية و الفلاحية ،لهذا قامت وزارة الصناعة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ولترقية الاستثمار بوضع برنامج لتحسين جودة المنتجات حسب المعايير الدولية وحتى تضمن دخولها وتوسعها في الأسواق الخارجية.³⁰

الخاتمة:

يمكن القول أن مشكلة الطاقة ترتبط أشد الارتباط بالتقنية والسياسة المستخدمة وأن أي اختيار لسياسة أو تقنية قد يقود إلى تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة الأهمية ولكن لا شيء من هذا يعني الإنسانية من قاعدة ذهبية، يبدو أنها تتجاهلها بعناد حتى الآن، وهي أن الموارد الطبيعية من أرضنا ليست غير نهائية، وتديرها ليس حكرا على جيلنا، بل علينا مراعاة مصالح الأجيال القادمة، أما ما تبقى فتتكفل به قدرتنا المالية ومدى تفوقنا، ونظرا للأهمية البالغة لمادة النفط التي أصبحت تحظى باهتمام جميع الأطراف، أي بعبارة أخرى تعتبر سلعة إستراتيجية تهيمن على مختلف مستويات الاقتصاد العالمي، ولهذا فكروا في إنشاء منظمات دول المصدرة للنفط والمستوردة له، من أجل رسم ملامح السوق النفطية بدقة وتنظيمها لأن ليس كالسلع الأخرى لها بعد عالمي ولا تخلو من التعقيد ويتطلب معالجة مشاكله الكثير من الخبرة والتجربة لان هذه التقلبات في أسعار سوق النفط العالمية تؤدي إلى آثار مختلفة قد تكون غير مرغوب فيها، ولهذا نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث عرفت مستويات قياسية في السنوات الأخيرة أدى إلى تحسن المؤشرات الكلي لاقتصاد الوطني وهذا ما يسمح بمتابعة تجسد إصلاح المسار الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لذلك يجب أن يكون تحضير كبير ومستمر للمشاريع من خلال المخططات الأعمال حتى تكون المؤسسة هي النواة الصلبة للنمو والداعم الكبير له، من خلال ضمان فعلي لتنويع الاقتصاد الوطني وعدم الاكتفاء بقطاعات محدودة حتى لا تقع الجزائر في وضع صعب وذلك في إطار تحضير للعصر ما بعد النفط وهذا ما سوف يؤدي حتما إلى فك تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات حتى لا تكون عرضة للتقلبات أسعار أسواق النفط العالمية.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ روبرت مابرو، **مستقبل النفط كمصدر للطاقة**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2005 ص: 26 ص: 27
- ² عدنان جابر، **العرب وعصرها بعد النفط**، دار علاء الدين، سوريا 2004، ص: 8
- ³ فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات الصناعة والطاقة**، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين الشمس، مصر، 2000، ص: 287
- ⁴ محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 ص: 67
- ⁵ محمد إسماعيل عمر، **صناعة وتكرير البترول**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع القاهرة، مصر 2007 ص: 269
- ⁶ Sophie Chautard, **le pétrole**, édition studyrama, France 2008, p:18
- ⁷ خلاف عبد الجابر خلاف، **احتكار أجهزة النفط التنظيمية والأزمة الراهنة**، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1985 ص: 23 ص: 24
- ⁸ فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في قروين**، الطبعة الأولى مطابع غياشي بطنطا، مصر، 2005، ص: 120
- ⁹ الكسي باسيلياف، **بترول الخليج والقضية العربية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر 1979 ص: 17 ص: 18
- ¹⁰ محمد طلعت الغنيمي، **البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط**، كتاب الساعة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1974 ص: 38 ص: 39
- ⁽¹¹⁾ Philippe copinschi, **le pétrole quel avenir?** analyse géopolitique et économique, éditions de boek, paris 2010. P: 63
- ¹² محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره ص 144 ص 145
- ¹³ D.babusiaux, S. Barreau, Pr bauquis, N . Bret- rouzaut, A. Chétrit, P . Copinschi, J-p Favennec, R . Festor, E . Feuillet-midrier , M . Crossin, D. Guirauden. V . lepez , M. Valette, **Recherche et production du pétrole et du gaz**, publication de l'institut français du pétrole, édition technip Paris 2002 p: 46
- ¹⁴ فرهاد محمد علي الأهدن، **الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبيترول**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999 ص: 133
- ¹⁵ نفس المرجع المذكور أعلاه، ص 287
- ¹⁶ Jean masseron , **l'économie des hydrocarbures**, 4 ème édition, publication de l'institut francais du pétrole éditions technip, Paris ,France, p: 93
- ¹⁷ خليل حماد، **الطاقة الخليج تحديات وتهديدات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 1997 ص: 68
- ⁽¹⁸⁾ Thomas porcher, **un baril de pétrole contre 100 mensonges**, respublica édition, paris 2009 p :11
- ⁽¹⁹⁾ Patrick criqui , Nina Kouznet Zoff, **énergie 1997 : après les chocs**, édition economica, Paris 1996 p: 99
- ²⁰ ماجد عبد الله المنيف، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 89 الصادرة من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الكويت، 1999، ص: 28
- ⁽²¹⁾ Jean Noel, Pierre Dominique Fion, **croissance économique marchés internationaux et sécurité énergie**, édition Bréal Paris 1997 p 28
- ²² أجنده من 3 محاور تحمي أسواق النفط والاقتصاد العالمي لقاء جدة: متاح على الموقع skhattaf@hotmail.com تاريخ الاطلاع 2010/10/27
- ⁽²³⁾ michel derdevet, **l'Europe en panne d'énergie**, Descartes et Cie, paris 2009 p 58
- ²⁴ كيان كوياما، **المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة " الانعكاسات على منطقة الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة 2006 ص 127
- ⁽²⁵⁾ Jean Marie Chevalier, Philippe Barbet, **économie de l'énergie**, presse de la formation nationale et dalloz Paris 1992 p 250
- ⁽²⁶⁾ A. Ayoub, **le marché pétrolier internationale**, revue de l'énergie, N° 407 , 1988 p 754

²⁷ سمير التنير، *التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضر*، الطبعة الأولى دار المنهل البناني، 2007 ص 46:

²⁸ Sophie Chautard, *opcit* p 65

²⁹ عمار تو، *عرض حول المخطط الخماسي 2010 - 2014 للاستثمارات العمومية*، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، العدد 5 ديسمبر 2010، الجزائر، ص 8 ص 9

³⁰ Mohamed Chaieb Aissaoui, *la réglementation technique pour améliorer la qualité des produits à l'exploration, revue enquête économiques l'Algérie prépare son après – pétrole*, édition dar el abhath n° 5 septembre 2010 p 52.